

بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة التنصيب

السيد وزير العدل والحريات المحترم .

السيد الوالي .

الرصفاء الأعراف كل بصفته ومن موقعه

لا غرو أن وقوفي منكم ساعته ، وأنتم تثرون هذا الحضور بقممكم وهاماتكم يغيض معه استجلاء ما تجيش به جارحتي من عرفان وثناء ، يستنكف عنه بديع الكلم ، وفصاحة هوازن وتميم ، وحتى قريض كثير وجميل ، واهتديت لأن أستعير من النبع الأزلي السرمدي ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، لأقول لكم جزاكم الله الجزاء الأوفى .

حضرات السيدات والسادة، لقد بوأني أمير المؤمنين نصره الله مكانة منيفة بتعييني على رأس اسنافية هذه المدينة العظيمة ، التي تختزل عدة ثقافات في سمفونية رائعة متناغمة ، وهي المدينة التي رشفت فيها أولى نسيمات الحياة، واحتضنت صباي ، وتحملتني يافعا ، ورسمت شخصيتي بما فيها من سمو أو دنو، وبقدر ما انتشيت بهذا التشريف بقدر ما استشعرت فيه مناط التكليف . وكأني من ذاك كحال الثرى من الثريا ، فلما تنزعني سفليتي الترابية أنتشي لأن النفس ميالة

بطبعها للارتقاء ، ولما أركن لربي في لحظة صفاء أرعوي مما أنا مقدم عليه وأجفل ، إذ الأکید أننا معشر القضاة حملنا إلى جانب أمانة التكاليف - التي تحملها سائر البشر - أمانة القضاء ، وهي لعمرى أشق وأجسم سواء في تصريحها دنيويا أو لقاء الله بها أخرويا ، والأؤكد أن تحمل مسؤولية تدبير الشأن القضائي أهول من ذلك وأعظم ، فأتمنى أن نوكل لها وأن لا يكلنا الله تعالى إليها .

حضرات السيدات والسادة ، إنني أدرك تمام الإدراك أنني توليت هذه المسؤولية في فترة دقيقة وعميقة في المسار القضائي ، فعمل وزارة العدل يشهد ثورة على كل تقليد عقيم ينأى عن الرقي بالعمل القضائي ، ويطور كل تقليد يتشبت بالثوابت والأصول ، ويساير في نفس الآن المستجدات الدولية ومتطلبات الألفية الثالثة ، وقد ترجمت هذه الثورة في مجالات عدة ، إذ تم رسم الأصول والمبادئ والتأسيس لتطوير المنظومة القانونية ، وتم الاهتمام باللوجستيك ووسائل العمل ابتداء من هندسة البناء وانتهاء بالمكننة المعلوماتية الشاملة ، وتكريس المحكمة النموذجية الرقمية في أفق ضمان عدالة سريعة فعالة وناجعة ، وفي خضم هذه الصيرورة لم يهمل المورد البشري إذ تم الاهتمام بتأهيله على المستوى الديونتولوجي والأخلاقي ، وتكوينه أكاديميا وعمليا ومعلوماتيا ، وإيماننا من السيد وزير العدل والحريات بأن أي تطور قضائي رهين بتوفير الاستقرار المادي للقضاة ، أخذ على عاتقه وعهدته أمر تحسين الوضعية المادية للقضاة ورهن ذلك بمساره السياسي المجيد ، وترجم ذلك واقعا بسعيه الحثيث وإصراره المعهود فجراه الله خير الجزاء .

ومن هذا المنطلق ، وفي إطار هذا الحراك القوي العميق والغير المسبوق الذي تعيشه العدالة ببلادنا ، تقلدت أمانة أكبر محكمة بالمغرب وهي محكمة الاستئناف بالدار البيضاء التي اشتغلت بها سابقا وبمحاكم دائرتها ، وقد كانت لها الريادة

ومثالا يقتدى ونموذجا يحتدى من سائر محاكم المملكة سواء على مستوى الاجتهاد القضائي أو على مستوى التراتبية الكمية ، وإني أتعهد رفقة هؤلاء الأفاضل بأن نقيم عثرتها ونسند كبوتها ، ولا بأس أن أعرج على نشاطها حتى نجلي حجم عملها رفيعه ووضيعه ونستجلي ما نصبو إليه من سد للعثرات وتشوف للأفضل فيما هو آت :

احصائيات دائرة محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

الدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء

قضاة عددهم 394

الموظفون 979

محامون 4000

موثقون 484

العدول 200

النساخ 38

المفوضون والقضائيون 245

الخبراء 1200 - التراجمة 49

سجلت بالدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء 414324 قضية خلال 2015 أضيفت إلى المخلف عن سنة 2014 وعدده 108007 قضية فأصبح الرائج بهذه المحكمة والمحاكم الابتدائية التابعة لها 522331 قضية، حكم منها 430975 قضية أي بنسبة 83 %

هذا وتفصيلا لهذه الأرقام نورد الإحصائيات المتعلقة بكل محكمة على حدة:

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء :

السنة	المخلف عن السنة الفارطة	المسجل	الرائج	المحكوم +7%	نسبة المحكوم من الرائج
2014	52011	23934	96504	49350	51%
2015	47636	44307	91943	52722	57%

التنفيذ الزجري :

السنة	المبالغ المستخلصة	ملاحظات
2014	4.026.958,00 درهم	-1.84%
2015	3.952.672,00 درهم	
المبالغ المتحمل بها سنة 2015		17.882156,00 درهم

المحكمة الابتدائية المدنية :

السنة	المخلف عن السنة الفارطة	المسجل	الرائج	المحكوم +19%	نسبة المحكوم من الرائج
2014	11747	127736	139483	128586	92%
2015	10897	155981	166878	152320	91%

التنفيذ المدني :

السنة	المجموع مخلف + مسجل	المنفذ	نسبة المنفذ من الرائج
2015	93951	77980	83%

المحكمة الابتدائية الجزرية :

السنة	المخلف عن السنة الفارطة	المسجل	الرائج	المحكوم +1.15%	نسبة المحكوم من الرائج
2014	8475	106532	115007	103903	90%
2015	11100	97499	108599	105101	97%

التنفيذ الجزري :

ملاحظات	المبالغ المستخلصة	السنة
-0.28%	25.767.066,00 درهم	2014
	25.692.743,00 درهم	2015
28.329.069,00 درهم		المبالغ المتحمل بها سنة 2015

المحكمة الابتدائية الاجتماعية :

نسبة المحكوم من الراج	المحكوم	الراج	المسجل	المخلف عن السنة الفارطة	السنة
-2%	80234	108009	83888	24121	2014
74%	78549	103300	75525	27775	2015

التنفيذ المدني :

نسبة المنفذ من الراج	المنفذ	المجموع مخلف + مسجل	السنة
82%	29261	35838	2015

المحكمة الابتدائية بالمحمدية :

نسبة المحكوم من الراج	المحكوم	الراج	المسجل	المخلف عن السنة الفارطة	السنة
-2%	27905	32071	25516	6555	2014
87%	26508	29883	25717	4166	2015

التنفيذ الزجري :

ملاحظات	المبالغ المستخلصة	السنة
+23%	2.400.950,00	2014
	2.947.600,00	2015
3.071.270,00		المبالغ المتحمل بها سنة 2015

التنفيذ المدني :

نسبة المنفذ من الرائج	المنفذ	المجموع مخلف + مسجل	السنة
70%	5924	8545	2015

المحكمة الابتدائية بابن سليمان :

نسبة المحكوم من الرائج	المحكوم -15%	الرائج	المسجل	المخلف عن السنة الفارطة	السنة
74%	18630	25063	15785	9278	2014
73%	15775	21728	15295	6433	2015

التنفيذ الزجري :

ملاحظات	المبالغ المستخلصة	السنة
-30%	967.937,00	2014
	674.552,00	2015
1.648.857,00		المبالغ المتحمل بها سنة 2015

التنفيذ المدني :

نسبة المنفذ من الرائج	المنفذ	المجموع مخلف + مسجل	السنة
67%	3970	5919	2015

حضرات السيدات والسادة ، إنني أومن أشد الإيمان أن عمل المسؤول القضائي يختلف من محكمة لأخرى ، فطريقة تدبير الشأن القضائي بمحكمة صغيرة ليست هي نفسها بمحكمة أكبر ، وآفة المسؤولين القضائيين هو النمطية في العمل ، وقد تنبه المجلس الأعلى للقضاء لهذه النمطية فغذا يتبنى التدرج في إسناد المسؤوليات، ومحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بالنظر لمكانتها وحجمها لن تنفع معها النمطية المعهودة ولا الممارسات التقليدية العقيمة ، وقد رسمت لها برنامج عمل يستقي مادته من تجربتي المتواضعة ، وينهل بالأساس من التوجه الرصين لوزارة العدل والحريات التي ظل سنام ديدنها الآجال المعقولة والتحديث ، وأكاد أجزم أننا كمحاكم لا نساير إيقاع وزارة العدل والحريات على مستوى التحديث رغم النجاح المهول على مستوى تضمين وتحيين المعطيات، ولا أدل على ذلك من تتويج السيد وزير العدل والحريات مؤخرا بجائزة الإدارة الالكترونية ، وأخشى من تنزيل المحكمة الرقمية التي أضحت هذه الوزارة جاهزة لها ، وسنت برامج جد متطورة لذلك ، ولازلنا نحن القضاة نتردد حتى في معالجة أحكامنا بواسطة الحاسوب . وسأبين عجزه شذرات مقتضبة مما رسمته:

أولا يجب إدراك أن نجاح المسؤول القضائي يبتدئ من إعتقاده العميق لجسامة مهمته ، فإذا كان المسؤول في أية إدارة يضطلع بالعمل الإداري الصرف ، فإن المسؤول القضائي يضطلع إلى جانب العمل الإداري بالعمل القضائي ، ثم الإدارة القضائية وما أدراك ما الإدارة القضائية ، فضلا على أنه أضحي مطالباً حتى بالإدارة الالكترونية .

كما لم يعد مقبولا منا كمسؤولين قضائيين أن نقبع في المكاتب ونوقع المراسلات ونملي التوجيهات التقليدية ونسير المحكمة بالعفوية المعهودة ، بل أصبح مطلوبا

منا أن نعمل وفق دفتر للتحملات وبرنامج مبين المعالم يغرف من التوجهات العامة المستقاة من السياق العام للدولة وبرامج وزارة العدل والحريات.

لم يعد مقبولا أن نعمل في تسيير الشأن القضائي بارتجالية وعفوية تنأى عن التخطيط والتنظيم الممنهج وتلتزم ثقافة الذاكرة دون ثقافة الإبداع ، بل أصبح مطلوبا منا أن نعمل وفق منهجية جلية المعالم ترسم أهدافها مبدئيا وترصد آلياتها وتتحدى بروح المبادرة والإبداع .

لم يعد مقبولا منا بهذه المحكمة أن نشتغل بالعمودية المعهودة ، بل سنشتغل بطريقة أفقية وسنروض اختصاصاتنا لرؤساء الغرف ، فكل رئيس غرفة هو رئيس أول في غرفته ، إذ لم يعد مقبولا منه التداول وإصدار الأحكام فقط ، بل عليه أن يراقب تضمين وتحيين المعطيات معلوماتيا ، ويحصي القضايا ويرشد منهجيتها ولوحات قيادتها ، وأن ينفذ إلى مكنونها ويذلل أمتها ويشذب نتوءاتها منذ تسجيل الدعوى ، ومرورا بمراقبة الآجال وأمدتها وترشيدها ، ومسار الإستدعاء ، وكيف الحكم وكمه وتحريره وطبعه وتوقيعه وتوجيهه لمحكمة النقض ، وسنوفر له جميع وسائل العمل وكأن غرفته محكمة استئناف قائمة الذات ، على أن تعقد اجتماعات رئاسية أسبوعيا لتدارس الحصيلة وتقييمها وتقويمها أسوة بالإدارة المركزية في هذا الشأن ، وقد أثبتت التجربة في علم الإدارة أن تجزيء العمل يسهم إلى حد كبير في نجاحه .

سنعمل أيضا بالطرق الحديثة لعلم الإدارة والتي تروم المرحلية في العمل ، فجميل أن تفتح عدة ورشات للإصلاح ، ولكن رزء الجمال أن لاتنتهي أية ورشة ، فسنعمل مثلا في فترة زمنية على التحديث حتى نلحق بإيقاع الإدارة المركزية ، ثم ننتقل إلى الآجال وهكذا .

إضافة لمبدأي التجزيء والمرحلية ، سنعمل على مبدأ الآنية والوقتية ، هذا المبدأ الذي أضحي مطلوباً لضمان نتيجة ناجعة في أقل جهد وأيسر وقت ، عوض المساطر التقليدية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، سنقتصر على بعضها لإكراه الوقت :

_ فمثلاً نركن للوحات القيادة وآليات للمراقبة في تتبع جميع الإجراءات ابتداء من التحديث والاستدعاء إلى الأحكام والطبع والتوقيع ، بحيث تقتصد هذه الآليات الجهد والوقت ، وتخول المسؤول القضائي الإلمام بكل صغيرة وكبيرة بأقل كلفة زمنية وبأقل مجهود .

_ في إطار الآنية دائماً سنحدث قسماً لتدبير النجاعة القضائية ، يضم تقنيين لمساعدة المسؤول في الإدارة الإلكترونية ، وسيضطلع هذا القسم بعدة مهام ، منها : _ المواكبة الحثيثة والمستمرة للبرامج المعلوماتية ابتداء من تدبير المراسلات الإدارية معلوماتياً إلى برنامجي ساج 1 وساج 2 ، _ ثم تشجيع المبادرات المعلوماتية لمهندسي وتقنيي الدائرة ، _ والأهم هو اهتمام هذا القسم بتدبير الملفات قضائياً ابتداء من تسجيلها إلى الحكم فيها وبعثها لمحكمة النقض عن طريق الآليات المذكورة ، واختزال كل ذلك في نشرة قضائية شهرية دقيقة ومفصلة تتبعها قراءة لمعالجة الخلل ، وتوضع رهن إشارة القضاة والموظفين ، ويتم حثهم على تجاوز كل مؤشر عليه باللون الأحمر ، وقد اعتمدنا هذه التجربة باستثنائية فاس ، وكان لها الدور الكبير في نجاعة العمل والرقي به ، وتشرفت بعرضه أمام أعضاء اللجنة الأوروبية للنجاعة القضائية la cepez فلقى لديهم استحساناً بينا ، ووعدوا بتعميمه حتى خارج أرض الوطن ، مع ترشيحه لجائزة لديهم يطلقون عليها la balance de cristal . وأفكر حالياً في إنشاء كتابة رقمية مستقلة تضم تقنيين ،

وتعمل بموازاة كتابة الضبط ، لترجم ما هو ورقي لما هو رقمي تهيئنا لتنزيل المحكمة الرقمية .

في إطار الأنية دائما لم يعد مقبولا منا أن نباشر التقنيش التسلسلي بدائرة هذه المحكمة وفق الطريقة التقليدية ، وذلك بحصرة في سنة سلفت واستهلكت ، بل أن يركن للتوجه الرصين للمفتشية العامة الذي يروم رأب الخلل لا تصيده ، واعتماد الأنية في العمل ، وذلك بانتقال الرئيس الأول رفقة طاقمه لمحاكم الدائرة بصفة دورية ، ومعالجة الصدع في ذات المحاكم في كل متعلقات عملها ، ابتداء من التحديث وانتهاء بتوجيه الملفات لمحكمة الاستئناف .

كما لم يعد مستساغا أن تعقد اللجنة الثلاثية اجتماعاتها بصفة دورية وفي أوقات متباعدة ، لمناقشة إشكالات طرأت وانتهت في إبانها ، ولا ينفع معها انتظار انعقاد هذه اللجنة ، بل المطلوب أن تكون هناك تمثيلية دائمة ومستمرة لأعضائها الثلاثة على مستوى كل محاكم الدائرة ، لضمان معالجة آنية لكل طارئ ، على أن يعقب ذلك اجتماع هذه اللجنة لمناقشة الحصيلة وتبني المعالجة الصائبة .

لم يعد مقبولا أن نمارس تأطير القضاة بطريقة عمودية تجتر الموروث الداخلي ولا تجاوزه إلا لماما ، بل علينا أن نستقي التأطير من أعلى هرم قضائي ممثل في محكمة النقض ، فكم من الأحكام والقرارات لا تلتزم بالتوجه الحكيم لهذه المؤسسة بل تناقشها طورا وتتداول عليها أطوارا دونما اعتبار لإلزامها الأدبي وحتى إلزامها القانوني المستقى من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية.

وعودا على بدء لم يعد مقبولا منا كقضاة أن نغرد خارج السرب وأن نلزم التحرير الخطي لأحكامنا ونحن ننشد المحكمة الرقمية والعدالة الأنية ، وأن نباشر الملفات بالجلسات فقط ، بل المطلوب أن ننفذ إلى مكنونها مابين الجلسات ، ونجتز

شوائبها ونرشد آجالها ونعالج أحكامها في إطار من التوافق المتوازي ما بين الكم والكيف ، وفي إطار التوجه السائد لمحكمة النقض ، واضعين نصب أعيننا أن وزارة العدل والحريات أضحت على بينة بأمد التأخيرات والقضايا القديمة ، وأمد المداولات ، وبكل كبيرة وصغيرة تهتم تصريف القاضي لملفاته ، وذلك عن بعد ووفق برنامج معلوماتي متطور ، وتقيم عملنا حتى دون أن ندها بإحصائياتنا التي أصبحت في غنى عنها ، فقد حان الوقت إن لم يكن قد تجاوزنا لننخرط في المعلومات ونسائر إيقاع الإدارة المركزية كما أسلفت .

كما لم يعد مقبولا من المحامي أن يمارس دوره التقليدي في الدفاع دون استشعار شراكته في تكريس العدالة وإسهامه فيها باعتباره جزءا من أسرة القضاء، فدوره عميق في صناعة الحكم القضائي ، إذ يساعد في التكييف القانوني للوقائع ويصبها في قالبها ونصها القانوني ويرشد للاجتهد القضائي الواجب التطبيق ، وبقدر جودة الطلب والدفع تكون جودة الحكم والقرار .

لم يعد مقبولا من المحامي أن يقف متفرجا على التحديث والإدارة المركزية تتشد المحكمة الرقمية ، وأن يقف عند حدود المصالح الشخصية لموكله، بل عليه أن يستحضر في خضم دفاعه عن هذه المصالح ناموس العدالة الذي يتأثر ويتفاعل بقدر هذا الاستحضر . وهذا هو المطلوب و يجب أن يكون ديدن كل مساعدي القضاء .

لم يعد مقبولا أن نترك التبليغ على عواهنه ولتقدير الظروف ، بل سنحدث لجنة خاصة لتتبع التبليغ اقتداء بالسيد وزير العدل الذي أحدث لجنة خاصة بالتنفيذ الزجري بمقتضى الدورية 63 الشهيرة ، والتي كان لها الدور الكبير في رقي التحصيل ، وستضم لجنة التبليغ هاته جميع المتفاعلين بما في ذلك السلطات

المحلية ، وأناشد السيد الوالي للإسهام معنا في نجاح هذه اللجنة، لأننا كسلطة قضائية نؤمن باستقلال التعاطي لا باستقلال التكامل .

حضرات السيدات والسادة ، في جعبتني الشيء الكثير ، ولكني لا أركن إليه ، أو أتوكل عليه ، بل أجار دوما للمعية الإلهية من قبل ومن بعد ، لاعتقادي الصميم أنها الكفيلة ، حتى من دون ما في الجعبة ، للرقى بالعمل وجعله في مستوى ما يصبو إليه أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله وأيده .

وختاما ، فإني ممن تتجافى جنوبهم عن نعومة الكراسي ووثيرها ، وأومن بوقتيتها وتقلبها ، ولكني في نفس الآن ، أومن بأن جموح هذه الكراسي وتمردتها يتبدد بالبصمة الطيبة ، والعمل الرصين الذي يطبع الذاكرة والتاريخ، ويكون مناط الجزاء عند مليك مقتدر ، وهذا عز وغاية ما نصبوه ونرومه ، ومن هذه المشكاة وهذه البوثقة سنشتغل .

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " صدق الله العظيم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .